مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

الانتشار اللبناني:
حلٌّ مدني للمسارات المتطرفة

رائد شرف الدين، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

تجمع رجال الأعمال اللبنانيين في فرنسا (HALFA)

٣ حزيران ٢٠١٥ | باريس - فرنسا

قائمة المحتويات

I. الملخص ٢
II. المقدمة: الزمن الهش ٢
III. الإقصاء والاستبداد والخيارات القصوى: محاولة تفكيك للعقد المتشابكة ٤
IV. المجتمع المدني ٩
V. الدياسبورا- الشتات مفهومًا ١٠
VI. اللبنانيون والانتشار ١١
VII. خلاصة: الانتشار اللبناني نموذجًا بديلاً ٢٠

I. الملخص

ساهمت الهجرات الدولية عبر العصور في تعزيز فرص التجارة والتنمية والتثاقف بين الشعوب. وكان تلاشي الحدود السياسية أمام السلع والأفكار من أهم مظاهر العولمة في العقود الأخيرة . إلاّ أنّ هذا التلاشي لم يشمل حركة البشر بل تحوّل إلى مصفاة لانتقاء أصحاب الكفاءات والمواهب ورفض الآخرين حتى لو التهمتهم أمواج البحار في الهجرات غير الشرعيّة. ساهم هذا الوضع في اختناق البلدان الفقيرة بملايين الشباب الباحثين عن الحياة والعمل والأمل، وهو اختناق سيتحوّل إلى صراعات مميتة في غير منطقة من العالم. وسوف يؤدي باليائسين إلى انتهاج أساليب متطرفة وبائسة تتوسّل اللبوس الديني. بالمقابل، تمثّل الحالة اللبنانية نموذجًا واعدًا، إن لخصائص الاجتماع اللبناني في البلد الأم أو بفعل الانتشار الواسع في العالم. أي أنّها البديل النقيض كونه ينتهج الاندماج والتفاعل والتعاون. هذا النموذج يستحق الدراسة بعد أن سجّل المغتربون إنجازات مشهودة في مجالات الاختراع والطب والأدب وإدارة الأعمال وغيره. كما يشغل المتحدرون من أصل لبناني مراكز حساسة في الدولة المضيفة وفي المنظمات الدولية بما يؤهلهم للعب دور حساس في التجسير بين الشعوب وفي التأثير في صنع القرارات التي تمس قضايا السلم والتنمية والإنسان. هذه الحيويّة المتجسدة أو الكامنة تشكّل ما نسميّه المجتمع المدني الافتراضي (Virtual) اللبناني- الكوني، المجتمع الذي انطلق من منصة الأجداد دون أن يغادرها بالمطلق، بل راح يجوب آفاق العالم بثقة وشغف. وهو المجتمع الذي اتخذ أحيانًا أُطرًا تنظيمية واضحة كالهيئات والجمعيات والمؤتمرات، وتحرّك غالبًا في المجتمعات المضيفة كما في لبنان على هيئة طاقة فاعلة ومتجددة تنشد العدالة والحرية وابتكار ما هو أفضل.

II. المقدمة: الزمن الهش

على حجر من أحجار تدمر نُقشَت جملة بسيطة تقول:"لا تشتم إلهاً لا تعرفه". وهو تعبير بليغ يتصل مباشرة بفكرة التسامح وبمفهوم الهويّة الإنسانية بما هي تراكم للفكر والفلسفة. وفي الأمثلة العربيّة القديمة نقرأ: "الإنسان عدوّ ما يجهل". يبدو الاقتباسان متناقضين، إلاّ أنّ بعض التأمل يظهر أوجه التكامل بينهما. وبما أنّ الجاهل عدوّ نفسه، فالميل الغرائزي للإنسان هو أن يحفظ النوع، أي أن يتصالح مع ذاته، وأن يسعى نحو العلم والمعرفة والاكتشاف. وهذا السعي بتبديده لمساحات الجهل - يبدد مساحات الرهاب والخوف. وعندما يصادف الإنسان إلها أو شخصًا لا يعرفه، فالأولى أن يبدأ تجربة التعارف معه بعبارة "السلام عليكم" أي أن الله معك الآن، الله هو السلام ولذا فأنت في حفظه ورعايته. أو بعبارة "مرحبا"، والملفت ان مرحبا بالآرامية مكوّنة من مقطعين: "مار" أي الرب أو الله ، و"حبا" أي المحبة. وتصبح "مرحبا"وازية لـ"الله محبّة". أمّا أن يشتمه سلفًا فهذا أمر منافٍ للمنطق. المدهش أن الشتيمة المسبقة حدثت وتحدث حتى في القرن الـواحد والعشرين، أوليس التنميط والتسطيح والتعميمات شتائم؟

كل قطيعة تؤدي بنا إلى أحكام خاطئة عما يدور في الجانب الآخر. تتأسس الصور الجاهزة في المخيلة، تحاك في الظلام وتعمم بالجهل. أما الحقيقة، فتكمن في مكان ما حيث بإمكان الأفرقاء أن يلتقوا للتفاوض حول الصور الذهنية التي لديهم وحول أساليبهم المختلفة في تلقي الأمور. إن مجرد اللقاء يبدد المخاوف، وهذا أضعف الإيمان.

شبكة المعلوماتية تلتف حول العالم كما شبكة العنكبوت، مع ذلك يتفتت العالم. يتباعد الناس عن بعضهم وعن أنفسهم رغم أن الإنسان قهر المسافات والزمن. أضعن المفاهيم الأساسية التي تتحرك في عقل الآخر، والتبست الرؤية إلى أبعد الحدود. كما أخفقت المنجزات العملاقة في خلق التفاعل بين الناس وفي حفزهم على اللقاء على أرضية ما توافقوا عليه بغية البحث في ما هم مختلفون بشأنه.

شهدت العقود الأخيرة أشكالاً متنوعة من الاحتكاك بين البشر والثقافات: الغزو المباشر، الاستعمار، الانتداب، الاجتياح الخاطف وتفكيك الهياكل العسكرية والدولتية، الحصار، الأحلاف العسكرية والاقتصادية...إلخ. رغم ذلك، دخلت البشرية القرن الجديد وهي تنوء بحمل ثقيل من الشك والقلق بشأن المصير. على الرغم أن عدد الأنظمة الديمقراطية ما زال يتنامى، إلاّ أن ذلك لا يعني تنامياً في أعداد الديمقراطيين، أي أولئك المفعمين حقاً بمضامين الديمقراطية والمتمتعين بتجلياتها في الكرامة الإنسانية وفي الحرية والعدالة والتطلّع.

تفاقمت الضغوطات الاقتصادية والسياسية على المجاميع البشرية في غير بلد، وجرى احتواؤها بتصريف الفائض من طاقات الشباب إلى المجتمعات الأخرى. وبينما جرى استيعاب تلك الفوائض في بعض المجتمعات، أخفقت في أماكن متعددة، وتكدّس المقصيون والمعرضون في غيتوات على خواصر عشرات المدن في أوروبا وأميركا. إنما أيضاً في الكثير من مدن الشرق بفعل الهجرة الداخلية. حديثًا، عبرّت تلك الضغوطات عن احتقانها بطريقة وحشيّة كان العالم يظنّ أنها لم تعد موجودة إلا في الفانتازيا السينمائية. وما زلنا نواكب مسلسل المسارات القصوى في العراق وليبيا وسوريا ونيجيريا ومصر وغيرها.

دفعت تلك المسارات المروعة بملايين البشر إلى توسّل النجاة عبر الهجرة القسرية. وسوف لن نتوقف في هذه الورقة عند الملايين النازحة ضمن البلد الواحد رغم مأساوية الظروف التي تعصف بهم، ورغم كونهم لقمة سائغة يلتهمها التواقون إلى القتل، ويقذفون بها في أتون الموت... أيضًا لن نواكب إلاّ لمامًا الهجرات القسرية عبر الحدود (الأكراد، الأيزيديون، الكلدانيون والأشوريون ومسيحيو الشرق عمومًا، تبادل المواطِن بين الشيعة والسنّة، إلخ) محاولين تخيّل المشهد السياسي المتشكل على مقاس الطوائف والأعراق والقبائل.

الحالة التي سنتوسع في دراستها هي حالة الهجرة اللبنانية المستمرة منذ عقود والمتغلغلة في كل أصقاع الأرض. فهي هجرة فريدة من أكثر من منظور: المهاجرون يشكلون أضعاف المقيمين؛ انتشار واسع على مساحة الكرة الأرضية؛ انعدام غيتوات التركز والانفتاح على البيئة المضيفة؛ تنوع في الخلفيات الاجتماعية والمهنية والعقائدية؛ غلبة خصائص شخصية محددة مثل الرغبة في النجاح والمثابرة وروح المغامرة والابتكار.

ولتلك الفرادة، نعتقد أن التعمّق في دراسة الهجرة اللبنانية وأثرها على البلدان المضيفة، كما على البلد الأم، قد يُظهّر نموذجًا زاخرًا بالخبرات والعبر، ويفيد في تعميم حلول جذرية في التجمعات والمجتمعات التي تواجه معضلات استيعاب المهاجرين الأجانب، كما ويمكن من خلال الدراسة المعمقة للحالة اللبنانية أن نتلمس ملامح حلول لمعضلة الشعوب المتلاطمة في مجتمعات الشرق الأوسط.

سنستعرض في هذه الورقة الظروف المولّدة للتطرف واليأس، وفي مفهومنا للمجتمع المدني عمومًا، ثم نتوقف عند حالة المهاجرين اللبنانيين: انتشارهم، تأثيرهم، آثارهم وإسهامهم في إغناء المجتمعات المدنية التي يتفاعلون معها، كما في إغناء مفهوم المجتمع المدني الكوني الذي نتوخاه الحلّ المرتجى للأزمات الراهنة التي تعصف بالحضارة البشرية، مثل التطرف والإرهاب والإقصاء والاستبداد.

III. الإقصاء والاستبداد والخيارات القصوى: محاولة تفكيك للعقد المتشابكة

تقتحم قواميسنا المعاصرة جملة مفردات تكاد تفتقر إلى أي دلالة لشدّة التضارب في معانيها: العولمة، والإرهاب، والأقليات، والغزو الثقافي، والهيمنة، وصراع الحضارات، والانحباس الحراري وغيرها الكثير. وبغض النظر عمّا يمكن أن تؤول إليه مجهوداتنا المتعلقة بالتوافق على تحديدات موحدة لتلك العوارض/الظواهر/المفاهيم، إلاّ أن أزمة القرن الواحد والعشرين تستدعينا جميعاً لأن نتوافق على الحد الأدنى من مفردات لغة الخطاب المزمع استعماله ليس فقط كي يصغي أحدنا إلى الآخر، بل أيضاً حتى لا يكتفي أي منا في الاستمتاع بالإصغاء إلى ذاته ظنّاً منه أن الآخر لم يعد له وجود.

بينما كان المتفائلون يجتهدون ويعوّلون على الثورة المعلوماتية وعلى تلاشي المسافات وما يتيحه ذلك من فرص الالتقاء والتحاور بين التوجهات والمصالح والمعتقدات المختلفة، كان الحذرون يدقون ناقوس الخطر ويتوجسون من كم الاحتقانات ومن خطر الاختناق في غير مكان. وإذا كنّا عاجزين عن تحديد نصيب هؤلاء أو أولئك من الصواب، فإن للآخر - كائناً من

كان- حصته في الحقيقة. وما الحقيقة الكاملة إلاّ الحصيلة الكلية لشركاء الحضارة البشرية، والشركاء هم البشر أجمعين.

وحسب رأينا، فقد شاب معظم المحاورات أو المناظرات الحوارية ملاحظات يمكن تصنيفها حسب منظورين :

من منظور الشرق للغرب:

- لطالما اندفع الشرق باتجاه الغرب ولِهاً مندهشاً، أو أحجم وجِلاً حاقدا؛
- ودأب الشرق على أن يستمد رأيه بنفسه من خلال تشخيص الغرب له؛
- ويعيب المشرقيون على الغرب دعمه لأنظمة الحكم الدكتاتورية والتي ما كانت لتستمر وتتجرأ على قمع شعوبها لولا الدعم الأجنبي لها،
- كما ويعيبون عليه تسريبه للكثير من مشاكله وعاهاته الاستبدادية، أو تصديرها باتجاه الشرق،
- أيضاً يعيبون عليه قواه الخفيّة، إعلامية ومالية ومخابراتية،
- ويطالبونه أخيراً بالتعويض عن بعض ثرواته المهدرة، أو برفع الظلم عنه، علّه – أي الشرق- يفلح في مداواة مظالمه وعاهاته، وأهمها الجوع والفقر والتمييز والظلم الاجتماعي؛

ومن منظور الغرب للشرق:

- لطالما نظر الغرب إلى الشرق متشوقًا إليه كموضوع للمعرفة، وليس طرفاً من أطراف الحوار؛
- ولا تخلو النظرة النمطية من بعض التعالي والفوقيّة؛
- ويشكو الغرب غالباً من غياب المحاور المشرقي نظراً لغياب التمثيل الديمقراطي الصحيح، وينسج مشاريع حوارية مع المتغرّبين الذين تناسوا مشرقيتهم وما أتقنوا تغرّبهم؛

ومن حلقات هذه السلسلة تصنيفات الإنسان إلى درجة أولى ودرجة ثانية، وتصنيفات المجتمعات إلى خيّرة وشرّيرة، الخ. وربما كانت معظم تلك الملاحظات تتسم بنسب متفاوتة من الموضوعية. رغم ذلك، لنا عليها مأخذاً شاملاً وهي أنها محكومة بثنائيات أو متضادات حيث يقابل الشرق بالغرب بمفردات المستشرقين متناسين تسرب الشرق إلى الغرب عبر الإسهام الثقافي والأديان والمهاجرين، ومتجاهلين تغلغل الغرب في الشرق عبر المنتجات المادية والثقافية وغيرها. كما ويقابل الإسلام بالمسيحية أو يوضع بمواجهة اليهودية متجاهلين ما قامت عليه الأديان من حقائق مشتركة يمكننا، لو ارتكزنا إليها، أن نتوافق أو نحيّد أو نطمئن إلى نقاط

الاختلاف. هذا، ويلاحظ الباحث وفرة الادبيات والأبحاث التي تنكبّ حاليًا على تفكيك الكليشهات التي تربط بين الدياسبورا والإرهاب (Patchett، ٢٠١٥).

وإذا كانت وسائل الاتصال حولت العالم إلى قرية استهلاكية، فإن أنماط الاستهلاك تدمر مقومات القرية البيئية (الاكتظاظ السكاني وندرة المياه، الأوزون، النفايات السامة، التنوع البيولوجي، إلخ). لسنا هنا في وارد مناقشة ما يمثّله ذلك من تهديد لحق الإنسان في الوجود والحياة، بل تجيء الإشارة إلى المخاطر البيئية لبيان أثرها على مفاهيم السيادة والحدود القومية والهجرات الإنسانية. والمعلوم أن ظواهر التصحر والزحرجة (اجتثاث الأحراج) والتلويث وخلافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحركات البشرية إماً نزوحاً (تدهور البيئة في الأرياف) أو تكدساً (ضجيج المدن وتلوث الهواء)؛

يتنبّه المجتمع البشري لتلك المخاطر، وتتداعى تنظيماته للتحرك والتوافق تداركاً لما هو أسوأ. ويستطيع المراقب أن يرصد عشرات، بل ومئات، الاتفاقيات والبروتوكلات التي تتناول قضايا الهجرة والاتصالات والبيئة. إنما الملاحظ أن قطار العولمة يهدر متفلتاً من الكوابح، وأن البشر يمعنون في مصادرة حقوق الأجيال القادمة في الموارد بوتيرة متسارعة، بينما تتحرك الاتفاقيات وآليات إبرامها ومراقبتها ببطء شديد بحيث أنها لا تصل إلى ميدان التطبيق إلا ووجدت واقعاً جديداً يحتاج إلى أنواع جديدة من المعالجات. وإلى الآن، تفرض المنافسة والرغبة في تعظيم الأرباح قواعد اللعبة: لا حلّ إلا بالتكتل عبر المزيد من الاندماج والضم.

تجثم التكتلات العملاقة بثقلها وضخامتها على الدول، فتنوء الأخيرة وتتفسخ سلطتها على مجتمعاتها المحلية، وتتلاشى سيادتها بالمفهوم الكلاسيكي. إلاّ أنها تكتلات بملامح هلامية، وتكاد تكون بلا عنوان، وليس هناك من دليل لمساءلتها أو مراقبتها. وعليه، يعتقد الكثيرون أن الملاذ الأخير في سيادة كونية مبنيّة على القانون الدولي والذي يتجسد إطاره المؤسسي في هيئة الأمم المتحدة وما يتفرّع عنها من منظمات ووكالات. فالملاحظ أن حقوق الإنسان تتجه نحو العالمية، وأنّ مصدر الحقوق وشرعيتها يتجاوز المستوى القومي شيئاً فشيئاً، ويتجّه باضطراد إلى المستوى العالمي. وهذا ما يبدو جلياً في العديد من البلدان إذ ترتفع الأصوات من هنا أو هناك متوسّلة الاحتكام ليس فقط إلى مباديء تعميمية حول حقوق الإنسان بل أيضاً إلى آلياتها ومؤسساتها. وهي الأصوات ذاتها تطالب بتعزيز الهوية الوطنية واستقلاليتها (الخصوصية).

وحيث أنّ مفهوم المواطنية بالمجرّد يستند إلى ركنيين أساسيين هما الهوية والحقوق، فإن هذين المكونين يتباعدان باضطراد حسبما تثبته الوقائع المعاصرة. فبينما تنحو الهوية نحو التمايز والخصوصية (أي الاستثناء Exclusivity)، تنحو الحقوق نحو التعميم والعالمية (أي الشمول والتضمينية Inclusiveness). ومن الوقائع الماثلة أمامنا هو في كوننا نتوسّل دعم

المجتمع الدولي بكلّ ما يمثّله من عالمية القيم والمصالح لنصرة حقوقنا المحليّة المتمثلة في السيادة والاستقلال والهوية الوطنية. بالإجمال، ورغم حالات التقوقع الفاقعة (المسارات المتطرفة) فإن المنحى العام يغلّب مفهوم "المواطن العالمي" حسب مقاصد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الإعلان العالمي وفي العهود المؤسّسة للإعلان وفي المعاهدات الخاصة، والمؤتمرات الكبرى، تعتبر أن حرية المعتقد والدين، ومعها حرية إظهارهما فرديًا أو جماعيًا، حقوق فردية مطلقة. وبناء عليه، فهذه الحريات تندرج ضمن المكونات الأساسية للكائن البشري غير القابل للاختزال. بينما تؤكد أغلبية الديانات -من جهتها- دعمها لحقوق الإنسان، مثلما تقر بكونها ساهمت، عن طريق قيمها وتعاليمها، في بروز الروح التي تأسست عليها المعايير الدولية لحقوق الإنسانية.

ملاءمة التقاليد الدينية، بخصوصياتها المتعددة والمختلفة مع حقوق الإنسان في كونيتها، وكذا ضرورة التأويل والاجتهاد في النص والتقاليد، كما فصل الدين والتقاليد الدينية عن السلطة والعمل السياسي...جميعها إشكاليات فقهية وثقافية وسياسية ما تزال بحاجة لعمليات تبلور واختبار وتشكّل، علمًا بأن النصوص الدينية مع ما يتفرّع عنها من اجتهادات وتفسيرات تشكل رافدًا أساسيًا في منظومة التقاليد والعادات والموروث الثقافي. فهذا الموروث كان وسيبقى عصيًا على التكميم والتوصيف الموضوعي، في حين أن الدين يحظى بمرجعية أشدّ وضوحًا سواء تجسّد في هيئة النص الديني المتوافق عليه، أو في المؤسسات الدينية برجالاتها ومؤسساتها ومراكزها وإعلامها.

بالمجمل، يجد الباحث أمامه لائحة من حقوق الإنسان المثبتة بلغات العالم أجمع والموصوفة والمعززة بآليات للمتابعة والتحقق، بغض النظر عن فعالية وشمولية هذه الآليات. بالمقابل، هناك أطياف لا حصر لها من المعتقدات والثقافات والعادات والتقاليد غير القابلة للاختزال والتصنيف. إنما هناك تياران سائدان يطغيان على معظم المشهد، وهما طاغيان بحكم التجاور في الجغرافيا وبحكم التصادم راهنًا وفي التاريخ: يُقال الحضارة الأوروبية، أو الثقافة الغربية، أو الغرب المتمدّن، أو العالم المعولم. وهذه تستحضر إلى الذهن مفاهيم الإنجاز والتفوّق والاستعمار والتقدّم والمدنيّة. ويقال الشرق الأوسط، دول غرب الصحراء الأفريقية، أو الثقافة الإسلامو-عربية، أو العالم الإسلامي. وهذه تستحضر إلى الذهن مفاهيم الاستبداد والتخلّف والنفط وقهر المرأة.

من كلا المنظورين، لا يخلو المشهد من التشوّه والتعميم والتسطيح. وهو يحتاج إلى الكثير من التمحيص والتنقية حتى يقترب من الحقيقة. لا شكّ أن الحساسيّات والتحفّظات والأحكام

المسبقة ضد ما هو غريب هي ظواهر إنسانيّة عامّة في كل المجتمعات، ويستخدم التعميم في أغلب الأحيان للتدليل على ظواهر فرديّة أو استثنائيّة ويتم إسقاط المسبّبات الدينيّة والحضاريّة عليها. فعدم التواصل يلغي عمليّة الحوار ممّا يرسّخ الأفكار السلبيّة من خلال الإشاعات التي تنشأ في الأذهان لشبهات لم تجد جواباً ونقاشاً من الآخرين.

وخلف الضفاف الشرقية والجنوبية للمتوسط هناك كمّ من الأسباب والظروف التي تدفع بالناس إلى حضيض اليأس. أن يوجد على رأس المؤسساتنا أو الدول رئيس مدى الحياة هو مقتلةٌ للأمل وموأدة للطموح، ومكيدة بحق التطلّع والترقي. وأن يوجد على رأس أي هرم من الأهرام السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية من هو قابع بلا رقيب ولا حساب، يعني تثبيط اندفاعته في الجد وفي العمل بل تحريض له على الاستهتار والفساد والغلّو.

"وشكَّل هروب الكثير من المواطنين العرب نحو الدين، الوجه الآخر لمأزق الشرعية العربية. احتاج الناس إلى ملاذ آمن في ظل تحريم العمل السياسي المفتوح في معظم الدول العربية. وبما أن من المستحيل تحريم العمل السياسي، لأن الإنسان بطبعه كائن سياسي، اتجه الناس إلى المساجد كملاذ آمن، وأصبح التديُّن تعبيراً عن طموح المجتمع إلى حياة أفضل ونظام سياسي أكثر صدقاً وعدلاً وأقل فساداً. لقد زحف الناس أفواجاً وجماعات نحو الجوامع بصورة مضاعفة، حيث وجدوا المكان الذي يعطيهم بعض الطمأنينة في ظل الخوف والقلق ونقص الحياة الكريمة. في العودة إلى الله، اكتشف الكثير من العرب قدرةً على التقرب مما هو أقوى من حكامهم الأبديين." (الغبرا، ٢٠١١)

لا ينتظرنّ أحدٌ أن تنجلي أحوال الناس في البلدان العربية بلمسة ساحر، فهذه سيرورة طويلة وشاملة، بل ومضنية أحياناً. فإشكالية تداول السلطة معضلة عويصة في تاريخنا وممارساتنا، وهي مستحكمة في كلّ أشكال الحكم، بل هي -عكس ما يتوقّع المرء- أكثر واقعية في النظم الوراثية بينما يشوبها التسلط والاصطناع في النظم الجمهورية. عليه لن يتحقق التراكم الديمقراطي إلا في رحمه الطبيعي أي في المؤسسة التربوية (في الأسرة والمدرسة) يليها المؤسسة المدنية أي في طبيعة العلاقة التي تربط الجمعيات والهيئات بأعضائها وجمهورها، وأخيراً في المؤسسات السياسية برلماناً وحكومات ورئاسة.

يمكن تلخيص تحديات اللحظة بثلاثة ظواهر رئيسية:

- انكفأ النشاط العنفي عن الحواضر الغربية ويتركز حالياً في الساحات الإسلامية حيث تنتشر مساحات البؤس والإقصاء وتشكل بيئة خصبة لاحتضان تلك المجموعات. علماً بأن نشاط هذه المجموعات يصعب احتواءه في حيّز جغرافي محدّد؛

- ترنحت أنظمة الاستبداد والتبعية في غير مكان، وانكشف المشهد على ارهاصات مدنيّة ومعارضات جنينية لم تتأطر بعدُ في بدائل مؤسسية تحمل رؤيا وبرنامج؛
- تبخرت فوائض البترودولار ولم تينع التنمية الحقيقية في أي من بلدان الإقليم الشرق-أوسطي، بل إن تلك الفوائض تساهم اليوم في تأجيج التوتر القائم. (شرف الدين، ٢٠١١)

وكخلاصة للجزء الأول من هذا البحث: تتشكل البنى الاقتصادية والاجتماعية بفعل قوّة الأمر الواقع في غير مكان، بل في كلّ مكان تقريباً. وتتفاوت الاستجابة لتحديات النظام العالمي الجديد بين القبول الإيجابي والبحث الحثيث عن دور وعن مكان وصولاً إلى الرفض الكامل والتقوقع إما في زمن مضى (والزمن منطلق إلى الأمام)، أو في مكان ناءٍ (والأمكنة إلى تلاشي). على ضفتي المتوسط (وفي أماكن أخرى أيضًا)، تفشل النظم الريعية (rentiring) في خلق فرص العمل لملايين الشباب الذي ينشدون الملاذ بالهجرة الشرعية وغير الشرعية. يدب اليأس والإحباط هنا وهناك نتيجة الفقر والتهميش.

بالتوازي، يجهد المتفائلون والمناضلون في تأسيس منظمات مجتمع مدني بهدف للوصول إلى حكم الشراكة أي إلى الديمقراطية لمواجهة القوى العاتية البلا جنسية ولا عنوان، ولحلّ مشاكل الفقر والبطالة والاستبداد. فهل المجتمع المدني هو نواة المجتمع التحديثي، والضمانة بوجه الخيارات القصوى؟؛ وهل الاعتماد التبادلي Interdependence والشبكات العابرة للحدود القومية هو الرد المناسب؟ وما دور المهاجرين وتنظيماتهم؟

IV. المجتمع المدني

المجتمع المدني هو المجال الذي يعبرّ فيه المواطنون عن حقوقهم ومسؤولياتهم ويترجمون حوارهم في صياغة العقد الاجتماعي الذي يرتضون. وبهذا التعريف يتجلّى الترابط الوثيق ليس فقط بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي، بل أيضاً المواطنة (الحقوق والمسؤوليات) والديمقراطية (آلآليات الحوارية المفضية إلى صياغة التعاقد ومراقبة تطبيقه وتطويره).

والمجتمع المدني هو حقل "تشييد فكري" (هلال) يجمع بين مكونات شديدة التباين، وتتمثل فيه الرؤى الاجتماعية والفكرية والسياسية. هذه المكونات تتنافس وتتعايش من خلال منظمات يكفيها التمتع بالقليل من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف حتى تتأهل لتكون عضواً في المجتمع المدني بصرف النظر عن مدى "تقليديتها" أو "ليبراليتها"، "روحانيتها" أو "علمانيتها". فالجامع بينها هو قيم التسامح والمشاركة. هي -إذن-الأطر الاجتماعية الطوعية الوسيطة بين الدولة والمكونات الأساسية (الأفراد، العائلة) المعبرّة عن قيم أعضائها ومصالحهم، وذات الاهتمام بالشأن العام.

لعلّ الميزة الأساسية في المجتمع المدني هو هذا التباين الشديد في مكوناته، والذي يشكّل غنىً لا يجوز تبديده بالاختزال أو بإقصاء هذه الفئة أو تلك سواء كانت مدنية علمانية، أي متصلة بالبنى الحديثة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات التطوعية، أو كانت تقليدية روحية مثل الدين والإثنية والقبيلة والعشيرة والعائلة. (الجابري) وإذا كان الفصل قائماً في المجتمعات الأوروبية حيث تطورت الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة تكنولوجية وترافق معها من تشكيلات اجتماعية ومدنيّة، فإنه لا ينطبق بتاتاً على مجتمعاتنا العربية حيث تتفاعل – حواراً أو صداماً- التشكيلات والبنى قديمها وحديثها. وفي الحالة اللبنانية يبدو "التعايش" أكثر حضوراً لأسباب تكوينية (الطوائف) وجغرافية (نقطة تلامس واحتكاك بين الثقافات) وواقعية (الانتشار اللبناني وتفاعله مع المقيمين في البلد المنشأ).

والميزة الأخر ى هي في مدى الالتزام بإدارة الاختلاف داخل مكونات المجتمع المدني بالطرق السلمية. وهذا دليلٌ على نضج الناس كي يعيشوا معًا، كي يبنوا مجتمعًا، كي ينتظموا في حمى القانون والمؤسسات، كي يتقبلوا مبدأ التداول والتبادل والتناوب. وباعتقادي فإن الجوهر يكمن هنا، وكل ما يفيض عنه تفاصيل. ليس بإمكاني أن أتوقع من الآخر أن يعترف بي إذا لم أكن مستعدًا لأن أعترف به. وهذا الاعتراف المتبادل له تجليات أبرزها شحذ ملكَتَيْ التعبير والإصغاء، وإدراك أن الساحة ساحة حقوق وواجبات، ثمّ الإقرار بأن هناك حدود. نعم هناك حدود في النفوذ وفي الزمان والمكان. وتكاد تكون العلاقات السويّة عبارة عن تزاور في الأماكن، أي اعتراف بالحدود، وتبادل في الأدوار، وتناوب في الأخذ والعطاء، وتداول في الممتلكات والصلاحيات والسلطات. ومثالا على ذلك، يعتبر علماء النفس والاجتماع أن الحياة الأسرية الناجحة هي كناية عن سلسلة لامتناهية من لحظات السيطرة والخضوع بين الزوجين، يتداولانها بذكاء ومهارة وتلقائية تبعًا للموقف أو الموضوع أو السياق. وهذا التداول السلس والطوعي يُنتج علاقة متوازنة مستديمة ومتطورة.

ماذا نتعلّم من تجربة ملايين اللبنانيين الذين غادروه في حقب مختلفة؟ وما هي ملامح المجتمع المدني الافتراضي (Virtual) اللبناني- الكوني الذي تشكل حينا بإرادتهم، وأحيانًا بطريقة تلقائية؟ أي دور لعبه ويلعبه هذا المجتمع في تفكيك العبوات المعاصرة؟

٧. الدياسبورا- الشتات مفهومًا

تطوّ ر مفهوم الدياسبورا، أو الشتات، في العقود الأخيرة. بدأت استخداماته مع الهجرات القسرية التي تعرضت لها المجموعات البشرية، فغادرت مواطنها الأصلية بالإكراه بقوّة السلاح والتهديد، وذلك بعد تعرضها لاضطهاد عنصري أو ديني، أو لعسف حاكم طاغية. وفي حالات معينة، يكون التطهير العرقي من الممارسات المتلازمة مع هذا النوع من الهجرات. ومن الأمثلة

التاريخية التي تقفز فورًا إلى الذهن: ترحيل الأفارقة، والشتات اليهودي، والنزوح الأرمني، واللجوء الفلسطيني .

قد تحدث موجات النزوح بفعل العوامل الطبيعية بعد فيضان أو زلزال مدمر. كما أن العوامل الديمغرافية والاقتصادية (الجاذبة والطاردة) تؤدي إلى تحرك كتل بشرية بشكل كثيف ومؤقت، أو بشكل متدرج وثابت ودائم. الكثافة السكانية العالية والمجاعات والفقر كانت عوامل طاردة دفعت وتدفع بالناس نحو أماكن أكثر رخاء. السمعة المهيمنة (أرض الأحلام) ومجتمعات الرعاية (كندا والدولة الاسكندنافية) وتوافر الثراء وفرص العمل (دول الخليج)، هي من بين عوامل الجذب للأفراد، لا سيّما لأولئك المتمتعين بالكفاءات والذكاء وحب المغامرة.

وهكذا بدأ مفهوم الدياسبورا يتحرر رويدًا رويدًا من أثقال الشتات- الضحية ليكتسب ملامح لا ترتبط بالضرورة بتراجيديا المذبحة أو كابوس الاضطهاد. وبمراجعة الأدبيات الحديثة حول مفهوم الشتات، يستطيع الباحث في المجموعات المهاجرة المنضوية ضمن مصطلح الدياسبورا، أن يتلمس المشتركات التالية (Cohen، ٢٠٠٨):

- انتشرت انطلاقًا من موطن أو منشأ معيّن؛
- ما تزال تحتفظ بذاكرة جمعية متعلقة بذلك الموطن، وبغض النظر عمّا إذا كانت مبنية على وقائع تاريخية أو على مجرد خرافة؛
- يتسم الموطن أو أرض الأجداد بالبعد السيريالي؛
- يعتقد أفراد المجموعة أنهم غير مرحب بهم تمامًا في بلد الضيافة، وأنهم لذلك عاجزون عن الاندماج؛
- يسود اعتقدا جماعي بالولاء والانتماء لذاك الموطن- المنشأ، بل والعودة إليه إن سنحت الظروف.

سوف نلاحظ أن الهجرة اللبنانية تنتمي إلى النسخة المحدثة من الدياسبورا، وذلك رغم أن موجات أساسية منها حدثت بسبب مجاعة الحرب العالمية الأولى، ثمّ للنجاة بالأرواح إبان الحرب الأهلية والحروب الإسرائيلية. كما سوف نلاحظ أن أكثر من تنطبق عليهم سمات الدياسبورا هم اللبنانيون المهاجرون إلى البلدان الأفريقية وإلى دول الخليج.

VI. اللبنانيون والانتشار

في السياق المبيّن أعلاه، وإذ تفقد كل من الجغرافيا والقوة المادية قوتهما، هناك نموذج مجتمعي منتشر جغرافياً، عانى لعقود طويلة الحرب الأهلية وصدامات حادة في إقليم بالغ الاضطراب. عنينا به النموذج اللبناني. ونذكر بأن لبنان يتمتع بكل المزايا التي تجعل من دراسة حالته أمرًا جديرًا وواعدًا. خصوصاً وأن بعض المنظرين يصرون اليوم على ربط الصدامات

الراهنة بالاختلافات الثقافية، في حين يرفض البعض الآخر أي ربط بين الإرهاب والدين. باعتقادنا أن النموذج اللبناني يدحض نظريات صراع الحضارات والثقافات.

يبقى الهدف الأسمى هو البحث في التواصل الأفضل وفي التفاعل البناء بين أبناء المجتمع المتعدد الطوائف والانتماءات. والمجتمع التعددي نجده اليوم في بيروت كما في باريس ولندن أو نيويورك. إن إجراء الحوار في المجتمع اللبناني المتميز بفرادته يمكن أن يكون له فائدته في النقاش العالمي الرامي إلى فك الارتباط بين النزاعات المسلحة من الجهة وبين الأديان والثقافات من جهة أخرى.

تقول د. إلهام البساط "إنّ كل لبناني في قرارة نفسه مهاجر محتمل". والتعبير بالغ الدلالة كأنما يمكننا تأويله على أن كل لبناني قد صدر بحقه حكم الهجرة، وينتظر أن تفتح له واحدة من البوابات المتعددة حتى ينفّذ الحكم، والذي يأتيه أحياناً مؤبداً، أو هو ملطّف بإمكانية الإفراج المشروط (الإجازة) والالتحاق بديار الهجرة فور انتهاء الإجازة. أمّا العودة النهائية إلى الوطن Repatriation فلا تخلو من نهايات مأساوية. وبإمكان المراقب أن يحصي يومياً عدّة مواكب مأتمية تغادر بيروت ومطارها باتجاه الشمال أو الجبل والبقاع أو الجنوب. (شرف الدين، ٢٠١١)
نمهد لهذا المبحث بتقديم بعض الإشكاليات وهي: إشكالية الهوية، الدور، المواطنة، وتعريف المهاجر. ثم نغوص قليلا في الأرقام بإجراء ما يشبه ألـ DNA يليها عرض لبعض جوانب القوّة والفرص المتاحة، بعض نماذج وأعلام، ثمّ عرض سريع للآثار.

١- ٤ السيادة والذات الوطنية: أثبت اللبنانيون ويثبتون أنهم مدنيون وحضاريون وجديرون بحياة أفضل. الدليل هو قصص نجاحاتهم الباهرة حيثما حلّوا، والتي تتعثر فرص استنساخها في البلد الأم. مجتمعهم المدني حاضرٌ فيهم ينتقل معهم حيثما ذهبوا. ولن نغفل أنّ النموذج الأصل في لبنان يواجه تهديدًا حقيقيًا مردّه إلى أن شدّة تركيزنا على فرادة الوطن ضيّعت حقوق المواطنين. يستبطن التهديد الراهن بعدًا آخر هو الخلاف على الدور، أي على دور لبنان في لجّة الفوضى والتغيير التي لتعصف في المنطقة. إلاّ أنّ أزمة المنطقة هي - بنهاية المطاف- أزمة حقوق، حقوق الأفراد في الحياة والكرامة والحرية.

إذا كان مطلبنا أن نتمايز كوطن له هويّة ومكانة بين الأمم، فمن المفيد جداً أن نتوافق على بطاقة التعريف به وبوظائفه وأدواره. وأن نتوافق على قيمه الأساسية (تعددية، تسامح، مشاركة، إلخ). ثم نتوافق على المعايير Norms التي تجسّد قيمنا إجرائياً، ونعمل على صياغتها قوانين وتشريعات، ونحرص على تطبيقها بدقة.

لناحيـة السـيادة: هنـاك مـدلولات ومضـامين جديـدة لمفهـومي القوميـة والعالميـة، فـالقومي والعالمي متغيّران يتلاقيان، وليسا بالضرورة مرحلتين منفصلتين تتطوران باتجاهـات متعاكسـة. ولو أدخلنا السيادة الاقتصادية ضمن نطاق التعريف، فإن الأكثرية الساحقة من دول العالم تقـع خارج نطاق السيادة. وكمجتمع لبنـاني بحاجـة إلى مفهـوم سـياسي جديـد ينطلـق مـن تحديـدنا للعالمية (وليس للعولمة) على أنها نظام عالمي قائم على مبدأ التفاعل والتواصل وإثبات الذات الفردية والوطنية على المستوى الدولي من خلال الانخراط الفاعل والبناء في المجتمع العالمي.

ولناحية الذات الوطنية: يمكن الجزم بأن اللبنانيين مقيمين ومغتربين لـديهم صـورة ذهنيـة عـن الذات الوطنية على خلفيّة التعلّق بلبنان، بلد المنشـأ، والمحمـول في أفئـدة أبنائـه التـواقينّ إلى تظهيره و"تسويقه" بأبهى صورة. هناك إحساس عام بأهمية بقاء لبنان كمجتمع ورسالة وفكرة إلاّ أنّه إحساس غير متبلور في مشروع متوافق عليه جماهيرياً. أي أن الصورة غير مطابقة للأصـل أو هي تشبهه من هذه الزاوية أو تلك. المهم أن نحدد جوهر الأصل وملامحه الرئيسية.

٢-٤ إشكالية الدورأو الوظيفة: لم نعثر على تحديد واضح لماهية لبنـان ودوره. والادعـاء بغـير ذلك لن يلغي تفاصيل الاختلاف بل يرتقي بها إلى درجـة الخـلاف الوجـودي. لعـل التوافـق عـلى تفاصيل الماضي أشدّ صعوبة من التوافق على ماهية الحاضر وعلى الرؤيـة الجامعـة للمسـتقبل. ولعل الاستغراق في التفاصيل يحجب الكليّات الجامعة التي يسهل على الآخرين (غير اللبنانيين) أن يحيطوا بها، ويتوسلوننا تلمسها والتمسك بهـا (الإرشـاد الرسـولي، لبنـان الرسـالة)، بـل لعـلّ النظام العالمي الجديد يكون بيئة ملائمة (Enabling context) لفتح صفحة الغد.

ولبنان الحقيقي هو -على الأرجح- لبنان الكوني حسبما وصفه الإمـام السـيد مـوسى الصـدر في أكثر من مناسبة وحديث، فالمؤكد أنه قلّما وجد بلد آخر تفوق نسبة المهاجرين منه الباقين فيـه، لكأنما هو الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس* في حـين أن مكوناتـه البشرـية بتضـميناتها العقائدية والفكرية والإنسانية تجعل منه نافذة أمل تتطلّع من خلالها البشرية إلى الخلاص؛
كدَور أو وظيفة, يبدو لبنان أشبه بالتالي:

- هو مكان استجمام يستريح فيه المكافحون على خطوط الانتاج، علمّا بأنه في السنوات الأخيرة انكمشت مروحة المستجمين بسبب المخاطر الأمنية، واقتصرت عـلى اللبنـانيين المغتربين. بمعنى أنّه لبنان السـياحة والمشـفى والجامعـة والاسـترخاء، وهـذا يتطلّـب المحافظة على كل المقومات التراثية والطبيعية والخدمية؛
- هو حاضنة لتكوين الشباب وتأهيلهم قبل إرسالهم إلى أسواق العمل؛
- وهو مهيأ لأن يكون ساحة تلاقٍ ومساحة حوار بالمعنى الذي أراده الإمام الصدر (لبنان ضرورة حضارية يجب التمسك بها..) وأكد عليه الإرشاد الرسولي. (شرف الدين، ٢٠١١)

٤-٣ إشكالية المواطنة: وبالانتقال إلى ركن المواطنة، أي إلى الحقوق، نلاحظ أن التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الأفراد تنحو باستمرار لتضييق مساحات التفرّد والوحدانية والمحلية-الوطنية، لمصلحة الإطلاق والشمولية والعالمية (حريّة التجارة، حقوق العمّال، براءات الاختراع إلخ) . أي أن مرجعية التشريعات والمعايير تتجه باضطراد نحو حقوق الإنسان، كلّ إنسان وأيّ إنسان. وهنا نجزم بأن لبنان القابل للبقاء هو لبنان المواطنين، أي لبنان الحقوق. والحقوق المراد تظهيرها وإقرارها تمتد في المكان لتطال الإنسان بمعزل عن عقيدته وجنسه وجنسيته، وتمتد في الزمان أيضاً لتطال الإبن والحفيد عبر صيانة البيئة والمكان وتطويرهما بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. فماذا بإمكان اللبنانيين أن يساهموا في هذا المجال؟

فكل هجرة تحمل افتراضًا إمكانية تطويرٍ للهوية باتجاه التمازج الدينامي بين الثقافات. أي هي تطوير نابذ للمكونات المغرقة في محليتها وخصوصيتها. صحيح أن المهاجر اللبناني يقع في دوامة الحنين إلى ماضيه، إلا أنها نوستالجيا محكومة بالتلاشي عموماً، وضعيفة الشدّة عند المهاجرين الشباب في حين أنها تنعدم نهائياً مع الجيل الثاني المهاجر ومن يليه.
أما في المقلب الآخر، أي في الجانب المقيم، فهناك ما يشبه الشيزوفرنيا الحقيقية. فالمواطنية على ما تعنيه من انتماء وحقوق وواجبات يعوزها الكثير من الجسارة والإيمان والجهد كيما تتلازم مع المقيم اللبناني. وليس المجال هنا للإحاطة بكل الالتباسات المحيطة بمفاهيم الهوية والانتماء والدور، وبتجلياتها في الذهن والممارسة.

٤-٤ إشكالية التعريف

هناك ما بين ١٢ و ١٤ مليون مغترب حسب تقديرات المهتمين بالاغتراب اللبناني، أما التقدير الأكثر تداولاً فهو بحدود ١٠ ملايين: (Lebanese Diaspora)، وفيما يلي التقديرات حسب المديرية العامة للمغتربين (القيسي، ٢٠١٥): ٧ ملايين في أميركا الوسطى والجنوبية، مليون و ٢٧٥ ألف في أميركا الشمالية، ٥٣٤ ألف في الدول العربية، ٤٦٦ ألف في أوروبا، ٤٥٧ ألف في أوستراليا، ٢٢٦ ألف في أفريقيا، ونحو ٣ آلاف في بقية الدول الآسيوية. هناك ٨٥% من هؤلاء ما عادوا يحملون الجنسية اللبنانية (جواز السفر)، إلاّ أن هذا لا يعني إسقاطهم من الدياسبورا اللبنانية. كذلك لا يعني أن الملايين العشرة ما زالوا لبنانيين. هناك الملايين المتحدرين من أصول لبنانية في الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا والمكسيك... لم يروا لبنان ولا يتكلمون لغته وصورته عندهم ضبابية ومتفاوتة، والأهم من كلّ هذا أنهم غير معنيين بالعودة إليه.

بالتذكير بالمعيارين الرابع والخامس من تعريف الدياسبورا (الاعتقاد بأن مجموعة الدياسبورا غير مرحب بها تمامًا في بلد الضيافة، والاعتقاد بلزوم الانتماء للوطن الأم والعودة إليه إن أمكن)، نرى أن المهاجرين الذين تنطبق عليهم المعايير الخمسة، هم:

- اللبنانيون الموجودون في دول الخليج (القرب الجغرافي، التردد على لبنان، الاستثمار فيه، واستحالة الاندماج النهائي في البلدان المضيفة)؛
- اللبنانيون الموجودون في أفريقيا (التردد على لبنان، الاستثمار فيه، صعوبة الاندماج النهائي في البلدان المضيفة)؛
- اللبنانيون الذين غادروا إلى أميركا وأوروبا خلال العقود الأخيرة، المحتمل عودة بعضهم أو اللذين ما زالوا مشدودين إلى الوطن الأم بأواصر الحنين والقربى واحتمال العودة؛
- الجيل الأخير والجيل الذي قبله من المهاجرين ممّن ولدوا من أب أو أم لبنانية، وممن لهم أملاك وعقارات في لبنان أو يشتركون في ذاكرة جمعية تتعلّق بالوطن، يمكن أن تعيدهم إليه أو تدفعهم للاندماج في مبادرات ومشاريع تتعلق ببلدهم الأم.

إنّ الاجتهاد في اقتراح معايير معينة والتوافق عليها ليس ترفًا فكريًا، وحسب, هو واجب ملّح على الرواد والقادة والمنظمات الاغترابية والمشرّع اللبناني. ولعلّ اجتذاب مليونين أو ثلاثة من اللبنانيين المهاجرين للإسهام في إعادة بناء لبنان يكون قارب النجاة، ليس لفكرة لبنان وحسب، بل لفكرة قبول الاختلاف والتنوع، تعزيز التلاقي والحوار، ثم المشاركة الفاعلة في تشييد الحضارة الإنسانية.

٤-٥ DNA: بينما تتلاشى الحدود أمام السلع والأفكار والأموال، يختلف الأمر فيما يتعلّق بالأشخاص الذين يخضعون لعملية انتخاب أو فلترة (Filtration) تبعاً للأوضاع. وبينما تشجع بعض الدول على استقبال الأعمار الفتيّة (كندا، استراليا) لأسباب ترتبط بسياساتها السكانية، تحاول دول الغرب المتقدّم عموماً أن تستقطب النخب الشابّة (Brain Gain) المتمكنة علمياً وفنيا. تحوز هذه الدول عموماً على الكثير من العوامل الجاذبة للأدمغة، ويلاحظ أن معظم الشباب الذين يتلقون دراساتهم الجامعية والعليا فيها يجهدون للبقاء وينجح معظمهم في ذلك. إلى مناطق أخرى من العالم، تغلب هجرة الشباب الذكور دون الإناث الى بعض الدول لأسباب اجتماعية؛ كما في أفريقيا مثلاً). ونظراً لضعف الإحصاءات المتعلقة بأبناء الجاليات المغتربة، فيمكن تبيّن ملامح الظاهرة من خلال تحليل المشهد الديمغرافي للمقيمين.

حسب دراسة قامت بها الجامعة اليسوعية عام ٢٠٠٩، (سمعان، ٢٠٠٩) تبيّن أن ١٣,٤% من اللبنانيين غادروه بين ١٩٧٥ و٢٠٠١. نسبة المقيمين الذكور إلى الإناث كانت عام ٢٠٠١ حوالي ١٠٥ إلى ١٠٠ للفئات العمرية دون عمر الـ ٢٥، وتتجاوز ١١٥ إلى ١٠٠ لأعمار ما فوق الـ ٦٠ سنة، إلا أنها تنخفض إلى ٨٧ شاب لكل ١٠٠ فتاة للفئات العمرية بين ٣٠ و٤٥ سنة. أما عن أسباب الهجرة فتذكر الدراسة أن البحث عن عمل كان وراء ٤١% من الحالات، يليه اللحاق بأحد أفراد العائلة ٢١%،

والأسباب السياسية أو الاجتماعية ١٧%، والبحث عن أحوال مادية أفضل ١١% ثم متابعة الدراسة ٩% والحرب ٥% .

تضمّن المغادرون في ذات الفترة ٢٧٤ ألف جامعي، ولمّا كان متوسّط كلفة إعداد الطالب تتجاوز ألـ ١٠٠ ألف دولار أمريكي، فهذا يعني أن الاقتصاد الوطني تكبد قرابة ٣٠ مليار دولار مقابل إعداد الجامعيين الذين غادروه خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ويعيب الباحث على استخدام التحويلات كونها تستنزف في الاستهلاك وتؤدي إلى تبعيّة الاقتصاد الوطني للخارج. إلا انّ ذلك لا ينفي الآثار الإيجابية للمغتربين على البلدان التي تستضيفهم، وعلى بلدهم الأم، إذ لهم إسهاماتهم في دعم المعرفة والعلم، وفي تنمية العقارات وإنشاء المصارف، ودعم أسرهم كما يدعمون المشاريع الخيرية والتنموية. (لبكي)

سجلت التجربة الأخيرة للانتخابات اقتراع ١١ ألف مغترب فقط من أصل مليون و٣٢٧ ألف مسجلّ عبر العالم منهم ٢٠٠ ألف في أفريقيا (فواز، ٢٠١٥)، أي أن ربع من يحملون الجنسية اللبنانية هم خارجه. في حين أن ٤٦% من المهاجرين حديثًا جامعيون، و٨٣% منهم في سنّ الشباب (الدولية للمعلومات). ديمغرافيًا وثقافيًا، نعلم أن المسيحيين منتشرون في بلدان الشرق الأوسط منذ القديم، وبينما يناهز تعدادهم الـ ٥ ملايين في مجموع بلدان تركيا وسوريا والعراق وفلسطين والأردن دون أن تتعدّى نسبتهم الـ ٥% من التعداد العام للسكان. وإذ يتعرّض المكوّن المسيحي في البلدان السابقة الذكر إلى تراجع حادّ لا سيّما بعد اندلاع الاضطرابات الأخيرة التي انعكست تهديدًا وجوديًا للأقليات، فهناك استثناءان قيّمان: في مصر يترواح عدد المسيحيين بين ٨ مليون نسمة أي نحو ١٠%، وفي لبنان بحدود ١,٧مليون نسمة ونسبتهم ٤٠% (نبيل، ٢٠١٥).

٤-٦ نقاط القوّة والفرص الكامنة: نستطيع التأكيد بأن لبنان بشقيه المقيم والمهاجر يمتلك معظم المدخلات (أو العناصر الأساسية على الأقل) التي يمكنه توظيفها لتنفيذ مشروعه الحضاري داخلاً وخارجا. وبإمكانه عقد شراكة حقيقية بين مواطني الداخل ومواطني الخارج، يشكل فيها المجتمع المدني رافعة التجسير بين المجموعتين.

من عناصر القوّة:

- مؤهلات بشرية شابة ومتنتشرة، ولديها الحوافز وتمتلك المهارات اللغوية والمعلوماتية والإدارية؛
- تعددية ثقافية فريدة معطوفة على موقع جغرافي يتيحان التواصل مع الأمم الأخرى ولقاءها؛

- عراقة في تجربة العمل المدني وشبكة منظمات في الداخل وفي المهاجر بإمكانها تأطير اللبنانيين حيثما كانوا والتنسيق فيما بين مكوناتها من جهة ومع منظمات المجتمع المدني في ديار الانتشار من جهة أخرى؛
- ريادة في العمل الإعلامي إن لناحية المؤهل البشري أو لناحية الهيكليات الممأسسة.

يمكن لعناصر القوّة هذه أن تتفاعل مع بيئة إقليمية وعالمية موءاتية فيها مجموعة فرص. ولعلّل الإمام موسى الصدر كان سبّاقًا في استشراف هذا النموذج الكوني كمختبر للدولة الواحدة الكونية التي توخّاها: " *نتيجة لتوسع المواصلات نشعر أن العالم في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، يعيش كأنه بلد واحد، فأقصى مسافة بين بلد وآخر في العالم لا تتعدى اليوم مسافة الإنتقال بين بيروت وطرابلس. إذن هذا العالم المترابط الذي يضم الأديان، والتعايش بين أبناء العالم من أجل استمرار الإنسان في بناء الدولة الواحدة الكونية مرتبط ومتأثر إلى حد كبير بنجاح صيغة لبنان التعايشية*". (الصدر، ١٩٧٧)

نختصر أهم الفرص المثبتة والكامنة بـ :

١- حاجة المجتمع الدولي إلى نموذج تفاعلي يتحدّى مقولات الصدام الحضاري ونهاية التاريخ؛
٢- حاجة الجوار العربي والأفريقي إلى المهارات والكفاءات البشرية المتوافرة في لبنان؛
٣- تراجع أدوار الحكومات في العمليات التنموية لمصلحة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً، وهذا المعطى يوفر مجالات عمل واسعة تغطيها منظمات المجتمع المدني في غير مكان. والأخيرة لديها هامش تحرّك أوسع بكثير من هامش الحكومات، وما يشوبها من المحدّات والارتباطات التي تكبّل عملها وتحد من فاعليته داخلاً وخارجا؛
٤- وتقنيات الاتصال أخيراً، تشكّل ثروة هائلة بما تؤمنه من قنوات فعالة للتشبيك والتنسيق.

٤-٧ نماذج لبنانية وضّاءة

- جبران خليل جبران شاعر وكاتب ورسام لبناني من أدباء وشعراء المهجر، ولد عام 1883 في بلدة بشري الشمالية وتوفي في نيويورك عام ١٩٣١ بداء السلّ قبل أن يبلغ الخمسين. هاجر إلى أميركا في عمر ١٢ عامًا حيث درس الفن وبدأ مشواره الأدبي. اشتهر عند العالم الغربي بكتاب النبي المترجم إلى خمسين لغة عالمية، والذي بيع

منه عشرة ملايين نسخة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل أنّه الأكثر مبيعًا في العالم بعد شكسبير ولاوتزو .

- بالتزامن، بل بالتوازي، هاجر حسن كامل الصباح من مسقط رأسه النبطية الجنوبية (مواليد ١٨٩٥) إلى الولايات الأمركية المتحدة وهو في الـ ٢٥ من عمره. ثمّ بدأ العمل مع جنرال الكتريك. توفي عام ١٩٣٥ إثر حادث سيارة، وكان أنجز قرابة ألـ ٥٠ اختراعًا في حقول الطاقة الشمسية والتلفزة وتحويل التيار الكهربائي وإنارة المدن, إضافة الى أبحاث نظرية في الرياضيات والكهرباء.
- الرئيس عدنان القصار رائد من رواد الاقتصاد الوطني وأحد رموز لبنان والعالم العربي والعالم. تفوّق في كل مضمار خاضه في التجارة أو الصناعة أو المصارف أو غرف التجارة اللبنانية والعربية والعالمية. من ملامح مثابرته الطويلة والشاقة تبوأه رئاسة غرفة التجارة العالمية كأول عربي في العام ١٩٩٩، واستحقاقه لقب أول عربيّ يدخل السوق الصيني قبل ستّة عقود.
- عام ٢٠٠٣ توفي والد زياد سنكري إثر نوبة قلبية لم يقوَ عليها ريثما يصلون به إلى المستشفى. بعدها بـ ٥ سنوات، حصل زياد ، وكان في الـ ٢٢ من عمره، على منحة دراسيّة إلى جامعة أوهايو. لاحقاً، تلقى سنكري تمويلاً من وزارة الخارجية الأميركية وأنشأ عام ٢٠١٢ شركة Cardio -Diagnostic، والتي أصبحت رائدة في تقديم حلول وتقنيات حماية القلب ومراقبته. بتاريخ ١٤ أيار ٢٠١٥، إستقبل الرئيس الأميركي باراك اوباما رواد أعمال وأصحاب مشاريع من ضمنهم زياد سنكري الذي توجه إليه أوباما شخصياً مشيداً بالجهاز الذي اخترعه مثنياً على جهوده المثمرة والبالغة الأهمية.
- وتطول الائحة لتشمل طاقات مبدعة عالميًا مثل المدير المعجزة كارلوس غصن، المبدع الموسيقي عبد الرحمن الباشا، منقذ صناعة الساعات السويسرية نيكولا حايك، العالم الفيزيائي رمّال رمّال المتميّز، مصمّما الأزياء العالميين إيلي صعب وزهير مراد، الصحافي وصاحب الأدب الرفيع أمين المعلوف، مؤسس عمليات القلب المفتوح مايكل دبغي، عالم الفضاء والفلك شارل العشي، رائد التورخة العربية فيليب حتّي، مخترع العين الثالثة محمد صوان، المحامية اللامعة أمل علم الدين، الممثلة العالمية سلمي حايك، الفنان والرسام التشكيلي بول كيراكوسيان، حائز جائزة نوبل للطب بيتر مدوّر، ابن الفن والعلم سليم إدّه، الطفل العبقري الأول عالميًا محمد نزيه المير (١١ سنة). وتطول اللائحة لتشمل رؤساء جمهوريات ونواب ورؤساء مجالس محلية وقادة عسكريين وإداريين فضلًا عن الطوباويين والقديسين.

نعم، لا محدودة هي قائمة أولئك المهاجرين الذين أثروا الحضارة الإنسانية وعززوا مسيرة التعاون بين الشعوب. ولدينا ما يكفي من المؤشرات لنقول بأن الهجرة اللبنانية تعود على البلدان المضيفة بالإيجابيات أكثر من السلبيات، بينما تترك في بلد المنشأ فجوات ومضاعفات

سلبيّة تفوق المنافع المتأتية من التحويلات المالية. أمّا اتصال الهجرة اللبنانية بموضوع البحث، أي بالتعاون الدولي والتقريب بين الشعوب فهو مثبت وأكيد، وهذا ما سنضيْ عليه في الصفحات اللاحقة.

٨-٤ آثار الهجرة: يمكن إجمال الآثار **السلبية** للهجرة على بلد المنشأ تحت عناوين ثلاث:

- تضاؤل فرص النهوض الاقتصادي بسبب ارتفاع نسب الإعالة وغياب الطاقات الشابة والمؤهلة؛
- تفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات العمرية والعازبين المتقدمين في السن وغيره؛
- تلاشي الحيوية السياسية وفرص التغيير، والتي يحمل لواءها الشباب.

في **الجانب الإيجابي**، طالما شكل المهاجرون ثروة حقيقية للبلد ومسعفاً لأبنائه إن لناحية احتواء الاحتقانات الداخلية وفي مقدّمها البطالة، أو لناحية تأمين شبكة حماية دولية ومنبراً عالمياً لإثارة قضايا لبنان في المحافل الدولية. وهي محاور، ولو حاولنا توظيف الظاهرة لتعزيز مواطنية المقيم- المهاجر. تبدو الصورة مشوّشة حيث تستفحل استباحة الحقوق والاستهانة بالواجبات بين رعايا الداخل.

في العوائد، تبرز تحويلات المغتربين في الواجهة. فالمصرف المركزي اللبناني يشجع تحويلات المغتربين عبر سلسلة من الإجراءات، منها المحافظة على الاستقرار النقدي، والمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي والمالي، وتطوير القطاع المالي والمصرف، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، وتشجيع المصارف على الاندماج وتعزيز قدرتها على افتتاح فروع في بلاد الانتشار اللبناني.

بالمقابل، يعزف اللبنانيون عن امتهان (من مهنة) العديد من الأعمال التي يصنفونها مهينة، رغم أنهم يتعاطونها بكل ثقة واعتزاز في ديار الهجرة. يؤدي ذلك إلى اللجوء لقوة العمل الأجنبية لشغل الوظائف في قطاعات معينة (أمور المنزل، أعمال التنظيفات، محطات توزيع المحروقات، الزراعة، وأعمال البناء..الخ). واللافت أن غيرة اللبنانيين على حقوق مهاجريهم وكراماتهم لا يواكبها غيرة موازية على حقوق العاملين بين ظهرانيهم وكراماتهم (إزدواجية المعايير؟). وهذه حقيقة فاقعة لا يمكن القفز فوقها عند معالجة إشكاليات المواطنية والحقوق.

تعطي تلك المعطيات فكرة عامة عن طبيعة المشكلة وحجمها والتي لن ندخل في تحليلها هنا سيما وأنه لا يمكن إسقاطها على بقية الموجات التي شهدها لبنان إبّان الحكم العثماني والانتداب الفرنسي وغيرهما. ما يعنينا أننا أمام ظاهرة نزف بشري حقيقي أو أمام هجرة

للأدمغة (Brain Drain) اللبنانية وللسواعد اللبنانية، وهي تترك آثارها على شتى مناحي الحياة بما فيه نوعيتها (حالة العائلات التي يغيب أحد أعضائها) وعلى مستقبل التنمية عموماً.

VII. خلاصة: الانتشار اللبناني نموذجًا بديلاً

تتعرّض الهجرة الدولية في هذه الآونة لضغوطات هائلة، لا سيما الهجرة عبر المتوسط، وهجرة العرب وعموم المسلمين إلى العالم الغربي. بل إن هجرة العرب ضمن بلدانهم كما جولاتهم السياحية تنكمش إلى أبعد الحدود (لبنان ودول الخليج). ولو تفاقم هذا المنحى في السنوات والعقود القادمة، فإن أثره على علاقات الشعوب والأمم سيرتد سلبًا على قضايا التثاقف والسلم، وتعزز بالمقابل مقولات المروجين للأصولية والتقوقع. كما ستعيق عجلة التنمية والنمو في البلدان المضيفة والمصدرة.

بالطبع، لن تمر هذه الفرصة بدون تحدّيات هائلة من أبرزها - راهنًا- العوامل المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

في بلدان المنشأ: تهجير جماعي على خلفيات عرقية أو دينية بما يفقد هذه البلدان مكوّنا حضاريًا وبشريّا لا يعوّض؛ وهناك أيضًا نزيف الشباب والأدمغة بما يعيق طموحات التنمية والتغيير الاجتماعي والسياسي؛
في البلدان المضيفة: يبرز التحدّي الأبرز في الخشية من إغراق هذه البلدان بموجات المهاجرين غير الشرعيين، والذين يعقّدون مهمّة إدماجهم واستيعابهم في المجتمعات المضيفة علمًا بأن غيتوات المهاجرين أصبحت مصدرًا ثابتًا للشباب المنخرطين في المنظمات المتطرفة.

للهجرة اللبنانية خصائص فريدة أشرنا إلى بعضها سابقًا. ما نؤكد عليه هنا هو الخصائص المرتبطة بالدور القائم والمرتجى تجاه تحدّيات التطرّف والتهميش، لا سيّما دورها في البلدان المضيفة تحديدًا، وفي تعزيز التعاون والسلم الدوليين عمومًا:

- الرأسمال البشري المهاجر مكوّن عمومًا من الشباب الطموح المبتكر والمدفوع برغبة جامحة في التألق. بالنتيجة يمكن رصد آلاف وآلاف الأسماء اللامعة في عالم الابتكار والأعمال والفن والأزياء والأدب. وليس متاحًا الإحاطة باسهامات اللبنانيين أو قيمة أعمالهم عبر العالم، أو عدد الوظائف التي أوجدوها، إنما يمكن إجراء دراسات قطاعية أو مكانية لتكميم أثر الجالية في مدينة معينة أو في قطاع معيّن أو خلال فترة زمنية محددة؛
- هناك دومًا تأثير طيّب للمهاجرين على بلدهم الأم. عدا عن التحويلات المالية، فالمغتربون يحملون قضايا وطنهم إلى عواصم القرار. ومن جانب آخر، يسهمون عبر

أموالهم أو عبر حضورهم الشخصي في تبريد الخطوط الساخنة في لبنان، وصيانة نسيجه وديمومته؛

- لأسباب تتصل بفسيفساء المجتمع اللبناني أو بضعف السلطة الحكومية، لم يُعرف عن المهاجرين اللبنانيين تأطرهم في مشروع سياسي عابر للحدود. لا شك أن المهاجرين الأفراد تعاطفوا مع هذا الخيار السياسي أو ذاك، كما ساهم بعضهم في دعم حركات معينة، إلاّ أنه لم يسجّل على الكتلة اللبنانية المهاجرة انخراطًا مبرمجًا وممأسسًا في الصراعات العسكرية أو العنفية (على غرار المهاجرين الإيرلنديين في بوسطن إبّان النزاع الإيرلندي الأخير ١٩٦٩- ١٩٩٤)؛
- أيضًا، حمل المهاجرون معهم إلى مواطنهم الجديدة فسيفساءهم وعقائدهم وتطلعاتهم، وهذا ما يجب المحافظة عليه. فهذا التركيب البشري- الهندسي المتعدد الأضلع والمناظير هو ما يتيح للجاليات اللبنانية أن تتواصل مع محادثيها من مختلف الأعراق والطبقات والخلفيات.
- يتأطر اللبنانيون في مناطق انتشارهم في جمعيات وهيئات وشبكات تعزز من إمكاناتهم كأشخاص مدنيين ومتفاعلين (قطاع مدني) عدا عن كونهم أفرادًا ناجحين في أعمالهم (قطاع خاص). ويمكن رصد آلاف المنظمات المدنية التي أسسها اللبنانيون حول العالم (موقع وزارة الخارجية والمغتربين يقدّم جدولاً بـ ٩٠ منظمة في فرنسا وحدها). وهناك طبعًا المجالس الاغترابية التي تربط المهاجرين عبر الدول، كما تربطهم بالمجتمعات المضيفة، وهناك أخيراً المؤتمرات الاغترابية والتي كان آخرها مؤتمر "طاقات اغترابية" المنعقد في بيروت في أواخر الشهر الماضي. وفي ختامه بتاريخ ٢٣ أيّار ٢٠١٥ صدر عهد بيروت تحت عنوان : "نحن لبنان في العالم، نحن العالم في لبنان، نحن لبنان".

ما يعنينا بالدرجة الأولى هو المجتمع المدني الافتراضي "Virtual" الذي يسهم المغتربون اللبنانيون في تشكّله. أي أولئك الأفراد التواقون إلى العدالة والحرية والابتكار، والذين تجمعهم، بشكل أو بآخر، تلك الطاقة الجاذبة التي اسمها اختراع الغد الأفضل لكل إنسان وحيثما أمكن.

هي طاقة تمسني شخصيًا في كلّ مكان ألتقي فيه أبناء وطني.
هي طاقة أراها تشّع في عيونكم.

وشكرًا.

قائمة المراجع:

- Emma Patchett) .3 April, 2015 .(*Terrorism and Diaspora* تاريخ الاسترداد 17 May, 2015 ، من Diasporic Construction of Home and Belonging: www.CoHaB

- *Lebanese Diaspora* تاريخ الاسترداد). (بلا تاريخ). 16 may , 2015 ، من I AM LEBANESE: https://iamlebanese.org/index.php/lebanese-diaspora/

- Raed Charafeddine) .2013 .(The Universalism of Imam Moussa Sadr: A Relevant Approach to Contemporary Uncertainty .Connecticut: CMES- The Yale University Council on Middle East Studies.

- Robin Cohen) .2008 .(*Global Diaspora* .London and New York: Routledge.

- الإمام السيد موسى الصدر. (١٧ كانون الثاني, ١٩٧٧). لبنان والحضارة الإنسانية، حديث مع وفد، بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧. (وفد نقابة المحررين في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، المحاور)

- جميل هلال. (بلا تاريخ). *حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني. ندوة المجتمع المدني- بيروت*. تاريخ الاسترداد أيار, ٢٠١٢، من www.hoell-meo.org: www.hoell-meo.org

- د. بطرس لبكي. (بلا تاريخ). *الجماعات العابرة للهجرة والتنمية*. تاريخ الاسترداد ١٧ May, 2015، من www.escwa.org.lb: http://css.escwa.org.lb/SDD/1321/4_ar.pdf

- رائد شرف الدين. (٢٠١١). "كلنا للوطن..كلنا مواطنون" المجتمع المدني وتعزيز مواطنية المقيم-المهاجر. ذوق مصبح، لبنان: جامعة سيدة اللويزة.

- سمير خوري. (٢٠٠٠). تحقيق الذات معًا، مناهضة تسطيحية العولمة بمرقاة العالمية. *المجتمع المحلي، العولمة والبيئة*. بيروت: جامعة سيّدة اللويزة.

- شفيق الغبرا. (٧ نوفمبر, ٢٠١١). *الثورات العربية وتفكيك الشرعية الاستبدادية*. تاريخ الاسترداد ١٥ أيار, ٢٠١٥، من www.alwasatnews.com: http://www.alwasatnews.com/3348/news/read/606854/1.html

- شيرين القيسي. (حزيران/ تموز, ٢٠١٥). أعداد المغتربين اللبنانيين...مبالغة أم حقيقة؟ *مجلّة المغترب* ، الصفحات ٧٢-٧٥.

- فوزي فواز. (٢٠١٥). واقع الاغتراب اللبناني في أفريقيا (٢). *جريدة السفير* ، ١٠.

- مادونا سمعان. (٣٠ April, 2009). *تحقيق: لبنان: جامعة القديس يوسف تطلق نتائج مسحها*. تاريخ الاسترداد ١٧ May, 2015، من www. usj.edu.lb: http://photos.usj.edu.lb/pdf/pdf_453-865.pdf

- محمد عابد الجابري. (بلا تاريخ). *المجتمع المدني بين المعنى والمفهوم- المجتمع المدني...والواقع العربي الراهن*. تم الاسترداد من www.aljaberiabed.com.

- هيثم نبيل. (٢٠١٥). "الترانسفير المسيحي": ما دور السفارات؟ *السفير* ، ٨.